Volume (25), No. (2A) - (June)/(2025)

البنوك الإسلامية الرقمية: واقعها وأحكامها وآفاق التطوير بنكا "تم" و"نومو" أنموذجًا

البنوك الإسلامية الرقمية: واقعها وأحكامها وآفاق التطوير بنكا "تم" و"نومو" أنموذجًا

عبد الهادي العجمي, محمد خالد عبد العزيز منصور
جامعة عبد الله السالم; جامعة الكويت
abdulhadialajmi698@gmail.com, test@email.com

*(Corresponding author) e-mail: abdulhadialajmi698@gmail.com

الملخّص

يهدف البحث إلى التعرف على البنوك الإسلامية الرقمية، ودراسة الأحكام الفقهية المتعلقة بالمعاملات التي يجريها بنكا "تم" و"نومو" الرقميان، واستشراف آفاق قطاع البنوك الإسلامية الرقمية، متبعًا المنهج الاستقرائي والوصفي الذي يتلاءم مع طبيعة هذا البحث.
وخلص البحث إلى أن الخدمات المصرفية والتمويلية التي يقدمها بنكا "تم" و"نومو" الرقميان تتوافق إجمالًا مع الفقه الإسلامي باستثناء بعض المسائل، كما أن هناك العديد من الآفاق التي تلوح في مستقبل القطاع المصرفي الإسلامي الرقمي: منها ما يتعلق بالصيغ الرقمية كتقديم بعض المعاملات المصرفية والتمويلية بشكل رقمي، ومنها ما يتعلق بالتكنولوجيا المالية كتوظيف الذكاء الاصطناعي، ومنها الإداري الذي يتعلق بعلاقة البنوك الإسلامية الرقمية مع غيرها، ومع القوانين الأجنبية في حال نشأتها في ظلها. وتوصي الدراسة بالتوسع في تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية في البنوك الإسلامية الرقمية، ووقف العمل بتحويل النقاط مقابل تحويل الإعانة الجامعية في بنك "تم" الرقمي إلى حين إنشاء حسابات أخرى غير جارية، واجتناب المخالفات الشرعية قدر الإمكان عند خضوع البنوك الرقمية الإسلامية لقوانين أجنبية لا تراعي خصوصيتها.
الكلمات المفتاحية: البنوك الرقمية، بنك تم، بنك نومو، البنوك الإسلامية.

ABSTRACT

The research aims to identify digital Islamic banks, study the jurisprudential provisions related to the transactions conducted by the digital banks "Tamm" and "Nomo", and explore the prospects of the digital Islamic banking sector, following the inductive and descriptive approach that suits the nature of this research. The research concluded that the banking and financing services provided by the digital banks "Tamm" and "Nomo" are generally consistent with Islamic jurisprudence, with the exception of some issues, and there are many prospects looming in the future of the digital Islamic banking sector; Some of them are related to digital formats, such as providing some banking and financing transactions digitally, some of them are related to financial technology, such as employing artificial intelligence, and some of them are administrative, which relates to the relationship of digital Islamic banks with others, and with foreign laws if they are established under them. The study recommends expanding the provision of banking and financing services in digital Islamic banks, stopping the transfer of points in exchange for transferring university aid in the digital "Tamm" bank until other non-current accounts are created, and avoiding legal violations as much as possible when digital Islamic banks are subject to foreign laws that do not consider their privacy.
Keywords: Digital banks, Tam Bank, Nomo Bank, Islamic banks.

Article history:

Submission Date: 16/10/2024

Reviewing Date: 23/12/2024

Revision Date: 25/05/2025

Acceptance Date: 16/04/2025

Publishing Date: 01/06/2025

DOI:

Keywords:

Funding:

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

Competing interest:

No competing interests exist.

Cite as:

العجمي, ع., منصور, م. (2025) البنوك الإسلامية الرقمية: واقعها وأحكامها وآفاق التطوير بنكا "تم" و"نومو" أنموذجًا. Jerash for Research and Studies 25 (2A).

© The authors (2025). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY NC), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact admin@jpu.edu.jo.

البنوك الإسلامية الرقمية: واقعها وأحكامها وآفاق التطوير
بنكا "تم" و"نومو" الكويتيين أنموذجًا

د. عبد الهادي مدعث عبد الله العجمي
كلية الدراسات التكاملية، جامعة عبد الله السالم، دولة الكويت
أ.د. محمد خالد عبد العزيز منصور
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، دولة الكويت

تاريخ الاستلام 16-10 -2024 **تاريخ القبول 08-03-2025**

ملخص

يهدف البحث إلى التعرف على البنوك الإسلامية الرقمية، ودراسة الأحكام الفقهية المتعلقة بالمعاملات التي يجريها بنكا "تم" و"نومو" الرقميان، واستشراف آفاق قطاع البنوك الإسلامية الرقمية، متبعًا المنهج الاستقرائي والوصفي الذي يتلاءم مع طبيعة هذا البحث.وخلص البحث إلى أن الخدمات المصرفية والتمويلية التي يقدمها بنكا "تم" و"نومو" الرقميان تتوافق إجمالًا مع الفقه الإسلامي باستثناء بعض المسائل، كما أن هناك العديد من الآفاق التي تلوح في مستقبل القطاع المصرفي الإسلامي الرقمي؛ منها ما يتعلق بالصيغ الرقمية كتقديم بعض المعاملات المصرفية والتمويلية بشكل رقمي، ومنها ما يتعلق بالتكنولوجيا المالية كتوظيف الذكاء الاصطناعي، ومنها الإداري الذي يتعلق بعلاقة البنوك الإسلامية الرقمية مع غيرها، ومع القوانين الأجنبية في حال نشأتها في ظلها، وتوصي الدراسة بالتوسع في تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية في البنوك الإسلامية الرقمية، ووقف العمل بتحويل النقاط مقابل تحويل الإعانة الجامعية في بنك "تم" الرقمي إلى حين إنشاء حسابات أخرى غير جارية، واجتناب المخالفات الشرعية قدر الإمكان عند خضوع البنوك الرقمية الإسلامية لقوانين أجنبية لا تراعي خصوصيتها.

الكلمات المفتاحية: البنوك الرقمية، بنك تم، بنك نومو، البنوك الإسلامية.

Digital Islamic Banks: Reality, Rulings and Development Prospects
Tamm and Nomo Kuwaiti Banks as a Model

Dr. Abdulhadi Mudath Abdullah Al-Ajmi
College of Integrative Studies, Abdullah Al-Salem University, State of Kuwait
Prof. Mohammed Khaled Abdul aziz Mansour
College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University, State of Kuwait

Abstract

The research aims to identify digital Islamic banks, study the jurisprudential provisions related to the transactions conducted by the digital banks "Tamm" and "Nomo", and explore the prospects of the digital Islamic banking sector, following the inductive and descriptive approach that suits the nature of this research. The research concluded

that the banking and financing services provided by the digital banks "Tamm" and "Nomo" are generally consistent with Islamic jurisprudence, with the exception of some issues, and there are many prospects looming in the future of the digital Islamic banking sector; Some of them are related to digital formats, such as providing some banking and financing transactions digitally, some of them are related to financial technology, such as employing artificial intelligence, and some of them are administrative, which relates to the relationship of digital Islamic banks with others, and with foreign laws if they are established under them. The study recommends expanding the provision of banking and financing services in digital Islamic banks, stopping the transfer of points in exchange for transferring university aid in the digital "Tamm" bank until other non-current accounts are created, and avoiding legal violations as much as possible when digital Islamic banks are subject to foreign laws that do not consider their privacy.

Keywords: Digital banks, Tam Bank, Nomo Bank, Islamic banks.

المقدمة:

الحمد لله الواحد القهار، مكور الليل على النهار، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد الأبرار، وعلى آله وصحبه الأخيار، وبعد:

فإن العالم يشهد تطوراً تكنولوجياً متسارعاً في شتى نواحي الحياة، ومن ذلك اتجاه الأنظمة المصرفية إلى تبني الأنظمة الرقمية في تقديم الكثير من المعاملات البنكية التي تقدمها البنوك التقليدية، وتحت إشراف البنوك المركزية، فمنها ما يكون بنكًا رقميًّا مستقلًّا بالكامل، ومنها ما يكون تابعًا لبنك تقليدي قائم بالفعل.

ولم يكن القطاع المصرفي الإسلامي بمعزل عن هذا الاتجاه، فقد اتجهت الكثير من البنوك الإسلامية إلى إنشاء بنوك رقمية افتراضية تابعة لها، تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف مواكبة التطور التكنولوجي والتسهيل على عملائها، ومن هنا اتجه هذا البحث لبيان ماهية البنوك الإسلامية الرقمية، ودراسة واقع المعاملات الرقمية التي يقدمها بنكا تم ونومو الرقميين، **نظرًا لانتشارهما في دولة الكويت**، ومحاولة استشراف آفاق القطاع المصرفي الإسلامي الرقمي من خلال دراسة إمكان تقديم خدمات رقمية تقوم بها البنوك الإسلامية التقليدية، بناءً على المعايير الشرعية لهذه المعاملات التي انتهت إليها مؤسسات الاجتهاد الجماعي كمجمع الفقه الإسلامي والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ودراسة الآفاق المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، والإدارية.

مشكلة البحث:

ظهرت البنوك الإسلامية الرقمية نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع في القطاع المصرفي، مما يستدعي دراسة أحكام المعاملات الرقمية التي تجريها البنوك الإسلامية الرقمية في الوقت الحالي، وبيان مدى توافقها مع الفقه الإسلامي، ودراسة الآفاق التي تلوح في أفق القطاع المصرفي الإسلامي الرقمي، سواءً ما يتعلق منها بالصيغ والخدمات الرقمية، أو التكنولوجيا المالية والذكاء الصناعي، أو الجوانب الإدارية التي تتعلق بتعاملها مع غيرها من البنوك.

أسئلة البحث:

1- ما البنوك الإسلامية الرقمية وما خصائصها؟
2- ما أحكام المعاملات الرقمية التي يجريها بنكا "تم" و"نومو" الرقميان؟
3- كيف يمكن التطوير في أعمال البنوك الإسلامية الرقمية؟

أهداف البحث:

1- بيان ماهية البنوك الإسلامية الرقمية وخصائصها.
2- دراسة الأحكام الفقهية للمعاملات الرقمية التي يجريها البنكان السابقان.
3- بيان آفاق التطوير في أعمال البنوك الإسلامية الرقمية.

أهمية البحث:

1- أن البنوك الإسلامية الرقمية أصبحت جزءًا مهمًا من القطاع المصرفي، مما احتيج معه إلى دراسة أحكامها وآفاق التطوير فيها.
2- أن هذا البحث يعد أول دراسة – في حدود اطلاعي – تتناول الأحكام المتعلقة بواقع البنوك الإسلامية الرقمية التي يشيع استخدامها في دولة الكويت، وآفاق تطويرها.

منهج البحث:

1- **المنهج الاستقرائي**: من خلال استقراء ما كتبه المعاصرون حول البنوك الإسلامية الرقمية، والمعاملات المالية المعاصرة.
2- **المنهج الوصفي:** وذلك عبر وصف واقع البنوك الإسلامية الرقمية وآفاقها.

الدراسات السابقة:

أفاد هذا البحث من الدراسات السابقة التي تتعلق بالتجارة الإلكترونية أو المعاملات المالية المعاصرة وغيرها مما له صلة بعنوان البحث، ومن الدراسات السابقة ذات الصلة بعنوان هذا البحث ما يلي:

- التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن: دراسة تحليلية من منظور إسلامي، للباحثة مها خليل شحاده، وهي رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة اليرموك (2021)، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التحول الرقمي في البنوك الإسلامية في الأردن، من خلال دراسة مفهوم التحول الرقمي، وبيان مزاياه ومخاطره وتحدياته، والاطلاع على التقنيات الرقمية الحديثة، ومعرفة مدى النضج الرقمي في البنوك الإسلامية الأردنية.
- البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية، للباحثين: عبد الله خالد العبد المنعم؛ وزايد نواف الدويري، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، العدد 19، (أبريل، 2023)، عرض الباحثان الكريمان في المبحث الأول مفهوم ومميزات البنوك الإسلامية الرقمية، وفي المبحث الثاني موقف الاقتصاد الإسلامي من البنوك الرقمية، وفي المبحث الثالث تجربة البنوك الإسلامية الرقمية في دولة الكويت.
- المصارف الإسلامية الرقمية رؤية مقاصدية، للدكتور مراد بوضاية، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، العدد 11، (أكتوبر، 2019)، ذكر فيه الباحث ماهية وطبيعة المصارف الرقمية، ثم ذكر مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، ثم بين مدى ملاءمة المصارف الرقمية للمصارف الإسلامية مقاصديًّا.
- التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية، دراسة في المصالح والمفاسد، للباحثة مها خليل شحاده، بحث منشور في مجلة بيت المشورة، العدد 17،

(أبريل، 2022)، ذكرت في المبحث الأول مفهوم وأبعاد التحول الرقمي في البنوك الإسلامية، وفي المبحث الثاني التكنولوجيا المالية ودورها في التحول الرقمي للمصارف الإسلامية، وفي المبحث الثالث التحول الرقمي في ميزان الفقه الإسلامي من خلال دراسة مصالح ومفاسد التحول الرقمي.

- ورقة عمل بعنوان: "العقود الذكية والبنوك الرقمية والبلوكشين"، للدكتور عبد الستار أبي غدة، ندوة البركة التاسعة والثلاثون، (مايو، 2019)، ذكر الباحث في القسم الثاني من ورقة العمل المتعلق بالبنوك الرقمية تعريفها ومهامها، ثم أشار باختصار إلى بعض المسائل الفقهية المتعلقة بها.

الجديد في هذه البحث:

أولاً: دراسة المعاملات الرقمية التي يجريها بنكا "تم" و"نومو" كنموذج للبنوك الإسلامية الرقمية.

ثانياً: اقتراح آفاق لتطوير القطاع المصرفي الإسلامي الرقمي.

المبحث الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية الرقمية، وأقسامها، وخصائصها:

يحسن أولًا تجلية مفهوم البنوك الرقمية الإسلامية، وتبيان أقسام هذه البنوك وخصائصها في المطالب التالية.

المطلب الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية الرقمية، ونشأتها:

ونذكر في هذا المطلب تعريف البنوك الإسلامية الرقمية باعتبار مفرداتها، ثم باعتبارها علمًا مركبًا، ثم بيان نشأتها وواقع البنوك الرقمية الشائعة في دولة الكويت.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية الرقمية:

أولًا: مفهوم البنوك الإسلامية:

هي البنوك التي تلتزم أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ومقاصدها في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري[1]، وهي بذلك تختلف عن البنوك التقليدية التي لا تلتزم بأحكام الشريعة في معاملاتها.

ثانيًا: تعريف الرقمية:

الرقمي: لغة تعد خصيصا طبقًا لقواعد معينة لنقل وتخزين البيانات والمعلومات تستخدم في الحاسبات الإلكترونية[2].

ثالثًا: تعريف البنوك الإسلامية الرقمية:

تعددت تعريفات الباحثين للبنوك الرقمية، ومما عرفت به بأنها: "منصة افتراضية دون مبنى فعلي تقوم على بيئة معلوماتية محضة تقدم الخدمات المصرفية"[3].

وعرفت أيضًا بأنها: "بنوك افتراضية ذات كيان رقمي كلي أو جزئي تقدم خدماتها ومنتجاتها عبر منصات رقمية"[4].

وقيل هي: "مؤسسات بنكية تتيح لعملائها إدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتعلقة بتلك الحسابات عن طريق الاتصال بالجوال الذكي"[5].

والتعريفات السابقة متقاربة في معناها وإن اختلفت ألفاظها، كما أن التعريف الثاني امتاز بذكر أقسام البنوك الرقمية كما سيأتي في المطلب التالي، واسترشادًا بما سبق يمكن تعريف البنوك الإسلامية الرقمية بأنها: **منصات افتراضية تقدم الخدمات المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.**

والمقصود من التعريف السابق أن البنوك الإسلامية الرقمية ليس لها كيان مادي ملموس، وإنما هي كيانات افتراضية يتم الاتصال بها عبر الهاتف الذكي أو الحاسوب، وتتميز البنوك الرقمية الإسلامية بأنها تقدم الخدمات المصرفية بما يتفق مع الشريعة الغراء، الأمر الذي يميزها عن البنوك الرقمية الأخرى التي لا تتقيد معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: نشأة البنوك الرقمية:

لقد شهد قطاع البنوك في السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا نحو التحول الرقمي الذي يعتمد على الهاتف المحمول؛ والحاسوب، والذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، وغيرها من العوامل، سعيًا لتبسيط العمليات، وتحسين تجربة العملاء[6]، ففي بداية التحول الرقمي ظهرت البنوك ذات الخدمات الإلكترونية كخدمة أجهزة السحب الآلي عبر البطاقات البلاستيكية في منتصف السبعينيات في الغرب، ثم ظهرت البنوك الرقمية الجزئية حيث قامت معظم البنوك بتقديم خدماتها المصرفية عبر تطبيقات البنوك في الهواتف الذكية أو مواقع الإنترنت، الأمر الذي أحدث تطورًا كبيرًا في خدمات الذكاء الاصطناعي في البنوك[7].

وقد كان أول ظهور للبنوك الرقمية الكاملة في العالم في بريطانيا[8]، من خلال بنك مونزو (Monzo) الذي نشأ كأول بنك ذكي دون فروع تقليدية.

أما قطاع البنوك الإسلامية، فقد شهد نشوء أول بنك رقمي متوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال بنك نومو الرقمي (Nomo) في عام 2021م، والذي يتبع بنك لندن والشرق الأوسط الذي يتخذ من لندن مقرًّا له، والذي يملك فيه **بنك بوبيان الكويتي** نسبة 71%[9]، (وجدير بالذكر أن بنك نومو الرقمي يعد بنكًا بريطانيًّا في الأصل من خلال تبعيته لبنك لندن والشرق الأوسط، إلا أنني ذكرته ضمن هذا البحث لتبني بنك بوبيان له في الكويت كبنك رقمي تابع له، إذ يملك بنك بوبيان حصة الأغلبية في بنك لندن والشرق الأوسط، ولشيوع التعامل به في الكويت[10])، ويمكن من خلاله إجراء العديد من العمليات المصرفية من خلال الهاتف الذكي أو الحاسوب.

وقام بيت التمويل الكويتي بإنشاء أول بنك كويتي رقمي متوافق مع الشريعة الإسلامية في عام 2023م من خلال بنك (تم) الرقمي[11]، والذي يتيح فتح حساب بنكي رقمي، وإجراء التحويلات المالية، والحصول على النقاط والتخفيضات، وسيأتي في المبحث التالي ذكر للعمليات المصرفية الرقمية في هذين البنكين.

المطلب الثاني: أقسام البنوك الإسلامية الرقمية وخصائصها:

الفرع الأول: أقسام البنوك الرقمية:

تنقسم البنوك الرقمية من حيث استقلاليتها إلى قسمين:

الأول: بنوك رقمية مستقلة: وهي بنوك مرخصة وتقدم خدماتها المصرفية بشكل رقمي بناءً على بيئة معلوماتية محضة، ودون مبنى فعلي ووجود فيزيائي لهذا البنك[12]، ومن أمثلته بنك مونزو الذي سبقت الإشارة إليه، ولا وجود – في حدود اطلاعي – لبنك رقمي إسلامي مستقل بالكامل يندرج ضمن هذا النوع، ومن المهم إيجاد بنوك إسلامية رقمية بالكامل في ظل التحول العالمي المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي.

الثاني: بنوك رقمية تابعة: بنوك رقمية مرخصة وتقدم خدمات مصرفية رقمية ضمن بنوك أصلية، وقد اتجهت العديد من البنوك مؤخرًا إلى إنشاء بنوك رقمية ذات علامات تجارية جديدة تابعة لها، حيث يتميز هذا النموذج بانخفاض التكاليف التشغيلية، ويجذب عملاء جددًا عبر عرض العديد من الخدمات المصرفية بشكل رقمي[13]، **ومن أمثلة هذا القسم بنك (تم) التابع لبيت التمويل الكويتي، وبنك (نومو) التابع لبنك لندن والشرق الأوسط، والذي يتبناه بنك بوبيان كبنك رقمي تابع له كما سبق.**

الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية الرقمية:

أولًا: الرقمية:

إذ المعلومات في المصارف الرقمية تكون في شكل رقمي، ولهذه الخاصية متطلبات عديدة منها ما يلي:

1- توفير بنية تحتية إلكترونية تتمثل في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من أجهزة الاتصال وشبكات الاتصالات والهواتف الذكية والحواسب الآلية وبرامج التطبيقات ومزودي خدمات الإنترنت[14]، وغيرها من متطلبات البيئة الإلكترونية اللازمة.
2- توفير بيئة تشريعية ملائمة تتمثل في تنظيم التعاملات الرقمية، والجرائم الإلكترونية، والأمن السيبراني، وحماية البيانات الشخصية، وغيرها من القوانين التي تنظم عمل البنوك الرقمية[15].
3- توفير الكوادر المؤهلة للتعامل مع تقنية المعلومات وما يتصل بها، ودعم البحث والتطوير لها[16].

ثانيًا: الافتراضية:

إذ البنوك الرقمية تختلف عن البنوك الأخرى في كونها افتراضية لا وجود ملموس لها، وقد ساهمت الثورة التقنية مع سهولة التشبيك في تبادل المعلومات والمصالح مع الأفراد والجهات المختلفة في التحول الافتراضي للخدمات المصرفية، مما يزيد من التوسع في جذب العملاء، وتعدد الخيارات للعملاء، وتخفيض التكاليف التشغيلية للبنوك، ومع هذه المميزات الكثيرة للبنوك الرقمية؛ إلا أن هناك العديد من السلبيات التي تتعلق بهذه الخصيصة أبرزها المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني عبر قرصنة المواقع الإلكترونية وتعرض العملاء للاحتيال، وتقليل الاعتماد على العنصر البشري، مما يقلل من توافر فرص العمل [17].

ثالثًا: ابتكار منتجات رقمية تتوافق مع الشريعة الإسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية الرقمية في طرح المعاملات والمنتجات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الغراء وفقًا للصيغ الشرعية المتنوعة، وتخضع هذه المعاملات للرقابة الشرعية في البنك الرقمي الإسلامي[18].

المبحث الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بواقع بنكي "تم" و"نومو" الرقميين:

يقدم بنكا "تم" و"نومو" العديد من المعاملات الرقمية التي تقدمها البنوك الأخرى غير الرقمية، وإن كانت هذه المعاملات محدودة نظرًا لحداثة التجربة المصرفية الإسلامية الرقمية في دولة الكويت، وسنعرض في هذا المبحث المعاملات التي يجريها بنكا "تم" و"نومو" الرقميان، والأحكام الفقهية المتعلقة بها، ليتبين الموقف الفقهي من هذه المعاملات.

المطلب الأول: الأحكام المتعلقة بواقع بنك "تم" الرقمي:

وفيه فرع واحد: الحسابات البنكية الرقمية والتحويلات المالية:

يتيح بنك "تم" الرقمي لعملائه فتح حساب مصرفي افتراضي، بعدما يقوم العميل بتسجيل بياناته وتصوير هوية العميل، للتأكد من إتمام العميل لخمس عشرة سنة ميلادية، واعتماد كلمة السر للعميل لإجراء المعاملات عبر التطبيق في الهواتف الذكية، ومن ثم يقوم البنك بإصدار بطاقات بنكية رقمية للحساب الجاري الذي سبق إنشاؤه، ويتيح أيضًا العديد من الخصومات لدى المحلات التجارية عند الدفع بواسطة بطاقة "تم" الرقمية، كما يتيح إجراء التحويلات المالية لعملاء البنك وغيرهم[19].

ويقوم البنك بتشجيع العملاء عبر مكافأتهم بالنقاط، حيث يحصل العميل عشرة آلاف نقطة عندما يقوم الطالب بتحويل الإعانة الجامعية لبطاقة "تم" الرقمية، عبر تحميل مستند مختوم ومعتمد ليراجع به الجامعة التي يتبعها، ويوفر البنك أيضًا العديد من النقاط عند الشراء عبر البطاقة الرقمية من المتاجر المعتمدة، ويمكن للعميل استبدال هذه النقاط بمبالغ مالية، أو تحويلها لصالح عميل آخر للبنك[20].

وبالنظر الفقهي إلى أحكام هذه البطاقة الرقمية وما يتعلق بها من مسائل، فقد أحسن البنك الرقمي صنعًا بالتثبت من هوية العميل وباشتراط بلوغه خمس عشرة سنة ميلادية، إذ ببلوغه هذه السن يكون قد جاوز السن الشرعي للأهلية التعاقدية –وهو خمس عشرة سنة هجرية إن لم تسبقها علامات البلوغ المعروفة– على قول جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة[21]، كما أنه يتوافق مع القانون المدني الكويتي الذي تقرر المادة (93) منه أهلية الصغير المميز – وهو من يتراوح عمره بين السابعة وإحدى وعشرين سنة ميلادية– في التصرف فيما يعطى له من مال لأغراض نفقته، ومن ذلك فتح الحسابات البنكية[22].

والأصل في العقود تحقق الرضا للطرفين، فيجوز عقدها بأي وسيلة مفهمة تنبئ عن الرضا[23]، سواءً كانت الوسيلة شفهية أو كتابية أو غيرها، ومجلس العقد في إبرام العقود عبر البنك الرقمي يبدأ من لحظة بلوغ الإيجاب إلى من وجه إليه، وينتهي بصدور القبول، كما ينتهي برجوع الموجب عن إيجابه قبل قبول الطرف الآخر للإيجاب، وإذا ورد في البنك الرقمي رسالة تتعلق بإبرام معاملة ما دون بيان جميع الحقوق والالتزامات، أو أرسلها البنك الرقمي واشترط أن له الحق في الرجوع، أو أنه سيقوم بدراسة الطلب، فيعد حينئذ إعلانًا أو دعوة للتعاقد لا إيجابًا، وفقًا لما ذهب إليه الأيوفي، استنادًا إلى أن الإيجاب شرعًا من شروطه أن يكون باتًّا منجزًا لا يحتمل أمرًا آخر[24].

ويصح اعتماد التوقيع الرقمي باعتماد كلمة سر للعميل لكي يجري معاملاته البنكية الرقمية، بل هو أفضل في إثبات شخصية المتعاقد من التوقيع الكتابي نظرًا لقدرته الفائقة على التحقق من شخصية صاحب التوقيع[25]، وقد جاء في المعايير الشرعية: "يصح شرعًا اعتماد التوقيع الإلكتروني وسيلة لإثبات هوية المتعاقدين، بشرط أن يكون معتمدًا من قبل القوانين كوسيلة للإثبات، وإذا ثبت حصول التزوير أو الغلط في شخصية أحد العاقدين أو صفة فيه، جاز للمتعاقد الآخر الفسخ"[26].

ويصح إجراء التحويلات المالية عبر البطاقات الرقمية، ويتحقق القبض شرعًا في العقود المبرمة بالإنترنت بكل الوسائل المتعارف عليها في القبض الحقيقي والحكمي، كما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي والمعايير الشرعية[27].

وبقي النظر فيما يتعلق بتشجيع العملاء عبر كسب النقاط عند التعامل ببطاقة "تم" الرقمية عند الشراء منها، أو عند تحويل المكافأة الطلابية إليها، فيقال حينئذ:

إن بطاقة "تم" الرقمية تعد حسابًا جاريًا، إذ العميل يودع فيها الأموال ويمكنه استردادها متى شاء، وقد عرفت الحسابات الجارية بأكثر من تعريف منها: سجل في دفاتر المصرف مخصص لعميل أو أكثر يمكنه من خلاله إيداع الأموال في أي وقت، واستردادها متى شاء بالسحب أو الحوالة عليها[28].

وذهب جمهور الفقهاء المعاصرين إلى تكييف الحساب الجاري على أنه قرض من العميل للبنك[29]، وهو ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي الدولي[30]، والمعايير الشرعية[31]، ولا فرق في ذلك بين كون الحساب الجاري رقميًّا افتراضيًّا، أو يقدم من البنوك بشكله التقليدي.

ويظهر جواز تشجيع البنك الرقمي لعميله بكسب النقاط عند شرائه ببطاقة "تم" الرقمية، حيث إنها مقابل الشراء من المتاجر وليس مقابل القرض نفسه، والأصل في المعاملات الحل حتى يقوم دليل التحريم[32]، ومع ذلك فلا يفضل التشجيع بكسب النقاط عبر الشراء من المتاجر لما قد يؤدي إليه من توسيع الطلب الاستهلاكي غير الرشيد عند البعض.

وأما كسب النقاط مقابل تحويل الإعانة الجامعية على بطاقة "تم" الرقمية فيطرأ على هذه المعاملة احتمالان:

الأول: عدم الجواز: إذ سبق أن الحساب الجاري قرض عند جمهور الفقهاء المعاصرين، وعليه: فالعميل عند تحويله الإعانة الجامعية على البطاقة الرقمية يكون مقرضًا للبنك الرقمي، وسيكسب النقاط مقابل هذا الإقراض، والأصل أن كل قرض جر نفعًا فهو محرم[33].

وقد جاء في المعايير الشرعية ما يفهم منه تحريم كسب النقاط مقابل تحويل الراتب أو الإعانة الجامعية، حيث جاء في المعيار (10/2) المتعلق بجوائز القرض: "لا يجوز للمؤسسة أن تقدم لأصحاب الحسابات الجارية بسبب تلك الحسابات وحدها هدايا عينية أو ميزات مالية أو خدمات أو منافع لا تتعلق بالسحب أو الإيداع"[34]. وكسب النقاط يعد من الميزات المالية، وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (222) تحريم المزايا المادية للعميل مقابل الإقراض المتمثل في الحساب الجاري[35]، وهو ما يفهم منه تحريم كسب النقاط مقابل تحويل راتب الإعانة الجامعية.

الثاني: الجواز: إذ كسب النقاط وإن كان بمقدار أكبر عند تحويل الإعانة الجامعية على البطاقة الرقمية (عشرة آلاف نقطة)، إلا أن كسب النقاط لا يختص فقط بهذه المعاملة، بل يشمل أيضًا كل عميل جديد بمقدار (ألف نقطة)، وإنشاء العميل لبطاقة مسبقة الدفع بمقدار (خمسة آلاف نقطة)، وقد ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المتعلق بالحساب الجاري ما يفهم منه أن تعميم كسب النقاط على جميع العملاء الذين يكسبهم البنك جائز، إذ ورد في القرار (222): "أما إذا كانت تعطى –أي المزايا المادية– لكل عميل جديد يكسبه البنك سواء أكان في الحساب الجاري أو المضاربة أو التمويل، فهي من نفقات الإعلان والتسويق، وكسب الزبائن والعملاء، وتكون مباحة تطبيقًا للإباحة الأصلية، طالما أنها لا ترتبط بخصوص الإقراض حجمه ومدته"[36]. وورد نحو هذا القرار في المعيار المتعلق بجوائز القرض[37].

والاحتمال الأول أظهر في هذه الحالة، ويشكل على الاحتمال الثاني عدم توفر أنواع حسابات أخرى غير الحساب الجاري في بنك "تم" الرقمي، مما يجعل الإشكال قائمًا حتى في الحسابات الأخرى، والأحوط أن تجعل النقاط في مقابل الشراء من البطاقة الرقمية لجواز هذا كما سبق، أو ينتظر إلى حين إنشاء البنك الرقمي لحسابات أخرى غير جارية وتعمم فيها المكافأة على جميع الحسابات تطبيقًا لقرار مجمع الفقه الإسلامي والمعايير الشرعية.

المطلب الثاني: الأحكام المتعلقة بواقع بنك "نومو" الرقمي:

الفرع الأول: الودائع البنكية الجارية والاستثمارية:

يتيح بنك "نومو" لعملائه البالغين ستة عشر عامًا -بعد تسجيل بياناتهم وهوياتهم عبر الموقع أو التطبيق- فتح حسابات جارية بعملات متعددة هي: الدولار، واليورو، والجنيه الإسترليني، والدينار الكويتي، والريال السعودي، والدرهم الإماراتي، ويتيح الصرف الفوري بين هذه العملات عبر التطبيق[38].

وبعد فتح الحساب الجاري، يتيح بنك "نومو" للعملاء فتح حسابات الودائع الثابتة لأجل بعملات اليورو أو الدولار أو الجنيه الإسترليني، ويتراوح الأجل بين ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة، ولا يحق الفسخ فيها لأحد الطرفين، وتتراوح الأرباح المتوقعة بين 4.40 إلى 4.80% على حسب مدة الأجل ومبلغ الوديعة، ويقوم بنك "نومو" الرقمي بإدارة الوديعة على أساس الوكالة، ويضمن البنك الوديعة في حال النقص أو الخسارة تماشيًا مع القانون الإنجليزي الذي يفرض ذلك على مختلف البنوك بما فيها البنوك الرقمية، إلا أنهم يذكرون أن ذلك يخالف تعليمات هيئة الرقابة الشرعية في البنك[39].

وبالنظر الفقهي إلى أحكام الودائع البنكية في بنك "نومو: الرقمي، فقد سبق بيان المسائل المتعلقة بالتعاقد الإلكتروني في المطلب السابق من حيث أهلية المتعاقدين، وصيغة ومجلس العقد.

ويصح الصرف شرعًا عبر البطاقة الرقمية متعددة العملات، إذ الصرف فيها يتم بشكل فوري بما يتحقق فيه شرط التقابض، وفي حال الصرف عبر الحسابات البنكية الرقمية المختلفة فيغتفر التأخير اليسير للمدد المتعارف عليها، كما جاء ذلك في قرار مجمع الفقه الإسلامي[40].

وفيما يتعلق بالودائع الاستثمارية لأجل فهي المبلغ المودع لدى المصرف لمدة معينة محددة مسبقًا، فإذا بقيت عنده هذه المدة دفع عنها للمودع ربحًا[41]، وقد أحسن بنك "نومو" صنعًا بإتاحة التقديم عليها بشكل إلكتروني، إذ إن مثل هذه المعاملات الأصل فيها الإباحة شرعًا ما دامت تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تحقق المقصد الشرعي في رواج المال واستثماره[42].

وهذه الودائع الاستثمارية يقوم بها بنك "نومو" الرقمي وفقًا لمبدأ الوكالة بالاستثمار كما يقرر البنك الرقمي ذلك في موقعه، وهو عقد لازم إذ يتعهد الطرفان فيه بعدم الفسخ، كما أن البنك يقوم بهذه الوكالة بأجر، فيجب تحديد الأجرة بحيث تكون معلومة لدى الطرفين، ويجوز فيها تحديد ربح متوقع للمبلغ المستثمر، وأن ما زاد يستحقه الوكيل "البنك"، باعتباره حافزًا بالإضافة للأجرة المعلومة[43].

وفيما يتعلق بضمان بنك "نومو" الرقمي لهذه الودائع تماشيًا مع القانون الإنجليزي الذي يفرض ذلك، فقد أحسن البنك صنعًا بجعلهم الضمان اختياريا للعميل مع بيان مخالفة هذا لتعليمات هيئة الرقابة الشرعية في بنك بوبيان "التي يتبعها بنك نومو"، إذ يد الوكيل أمينة باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة، فلا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط[44]، فلا يجوز تضمين البنك لقيمة الوديعة

الاستثمارية إذا تعرضت لخسارة لأسباب لا يد لـه فيهـا، وقـد يخـرج هـذا الضـمان على مسـألة تضمين يد الأمين بالشرط، ووجه ذلك أن القانون يفرض الضمان على استثمارات البنـوك، وقـد تعارف الناس على التحاكم للقانون عند اختلافهم، ممـا يجعـل هـذا الاشـتراط في حكم المعـروف الذي هو كالمشروط، وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في مسألة تضمين الأمين بالشـرط –ومنهم الوكيـل بالاسـتثمار– على قـولين، وجمهـور العلمـاء المعاصـرين على المنـع لمخالفتـه مقتضـى العقد[45]، وهو ما يميل إليه الباحث، كما أن هذا الضمان للودائع البنكية يجعلهـا في حكم القـرض الذي جر نفعًا للمقرض، فيمنع منه.

الفرع الثاني: التمويل الرقمي العقاري للمساكن في بريطانيا:

يـتيح بنـك "نومـو" تقـديم تمويـل رقمي للعملاء الـذين يرغبـون بشـراء مسـاكن لهم في المملكـة المتحدة، سواء بغرض السكن أو الاسـتثمار، ويتطلب التقـديم على التمويـل الـرقمي فتح حسـاب جارٍ أولًا، ثم تقديم معلومات عن العقار وعن العميل الذي يرغب بالشراء، ثم حجز موعد مسبق للتحدث مع أحد مستشاري بنك "نومو" حول تمويل العقار الذي يرغب العميل بشـرائه، ثم تقـديم طلب في تطبيق "نومو"، ثم يتلقى العميل عبر التطبيق عرض تمويل من البنك في حال الموافقـة على طلبه[46].

وبالرجوع إلى الدليل الإيضاحي للتمويل العقاري في المملكـة المتحـدة المنشـور في موقـع البنـك باللغة الإنجليزية، يظهر أن التمويل يتم عبر التورق المصرفي، وهو مـا أسـماه بـبيع "المرابحـة للسلع المعدنية"، إذ يقوم البنك ببيع سلع معدنية بمبلغ يسـاوي مبلـغ التمويـل ومعـدل ربح البنـك، ومن ثم يتملك العميل هذه السلع المعدنية ويبيعها لطرف ثالث بواسطة بنك "نومو"[47].

والتورق المصرفي محل خلاف بين العلماء المعاصرين، فمنع منه بعضـهم لوجـود التواطـؤ بين الممول والمستورق تحايلًا لتحصيل النقد الحاضر بأكثر منه في الذمة، وهو ما ذهب إليه مجمـع الفقه الإسلامي[48]، وذهبت هيئة المحاسـبة والمراجعـة للمؤسسـات الماليـة الإسـلامية إلى جـوازه إذا اسـتوفى الضـوابط الشـرعية[49] لـه من تملـك المصـرف للسـلعة الـتي سـيبيعها على العميـل مرابحة بالأجل وقبضها قبضًا شرعيًّا، ويقتصر البنك على ما يمكن تعيين وحداته بطريقـة ينتقـل بها الضمان بمجرد العقد، مثل السيارات المعينة برقم تسلسلي ونحو ذلك، فإن كانت السلعة غـير معينة كأكياس أسمنت اشتراها البنك دفعة واحدة، ثم باعها مقطعة إلى عملائه فلا بـأس بـه، لكن لا يتصرف العميل بالمبيع إلا أن يتعين نصيبه من هـذه الكميـة، ثم تكـون الوكالـة الـتي يمنحهـا البنك للعميل لبيع السلعة لطرف ثالث اختيارية لا إلزامية درءًا للصورية، وأن يوقع عقد الوكالـة بعـد الانتهـاء من بيعهـا على العميل[50]، فـإذا كـان التـورق المصـرفي الـذي يقدمـه بنـك "نومـو" مستوفيًا لهذه الضوابط فيظهر جـواز هـذه المعاملـة، وإن كـان الأفضـل أن يتم التمويـل العقـاري بصـورة أخرى كالمرابحة مثلاً، بحيث يتملك البنك العقار الذي يرغب العميـل بشـرائه، ثم يبيعـه مؤجلًا على العميل، وسيأتي تفصيل بيع المرابحة الرقمي وضوابطه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: آفاق التطوير في أعمال البنوك الإسلامية الرقمية:

يحاول هذا المبحث استشراف آفاق للتطوير في أعمال البنوك الإسلامية الرقمية نظرًا لحداثة تجربتها، وذلك من حيث بيان المعاملات التي يمكن أن تقدمها بشكل رقمي في المستقبل القريب، والجوانب الإدارية والرقمية المتعلقة به.

المطلب الأول: آفاق التطوير في الصيغ والخدمات الرقمية:

تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية بالعديد من الخدمات والصيغ التمويلية لتتوافق أحكامها مع الشريعة الإسلامية، وقد ظهر في المبحث السابق العديد من الخدمات التي قد طبقتها البنوك الإسلامية الرقمية بشكل فعلي، مما يحث على التوسع في نطاق هذه الخدمات لتواكب التطور المتسارع في القطاع المصرفي الرقمي، وهناك العديد من الخدمات التي يمكن تقديمها بشكل رقمي منها ما يلي:

الفرع الأول: بيع المرابحة للآمر بالشراء:

يمكن للبنوك الرقمية تقديم خدمات بيع المرابحة للسلع التي يرغب العملاء بتملكها، وأذكر فيما يلي خطوات مقترحة من الباحث لتقديم المعاملة بشكل رقمي، وفقًا لضوابط بيع المرابحة للآمر بالشراء التي انتهى إليها الاجتهاد الجماعي:

أولًا: يقدم العميل طلب شراء سلعة مرابحة عبر الموقع الإلكتروني أو تطبيقات الهواتف الذكية، ويجوز أن تكون السلعة معينة يقدم العميل بياناتها كالرقم التسلسلي لها أو رقم اللوحة وغيرها، أو أن يقدم لها وصفا كنوع سيارة ما، ولونها، وسنة صنعها ونحوها، وللبنك الرقمي أن يقدم باسمه عروضًا توجيهية للعملاء ليس لها صفة الإيجاب، وتتضمن إيجابًا من البائع إلى مدة محددة، ويبدي العميل رغبته بالعرض التوجيهي، ثم إذا صدر جواب البنك الرقمي بالقبول انعقد البيع تلقائيًّا بين البنك الرقمي والبائع[51].

ثانيًا: يقوم البنك الرقمي بدراسة طلب العميل، ثم إذا صدرت الموافقة يرسل العميل إشعارًا بالوعد الملزم بشراء السلعة التي يرغب بتملكها عبر التطبيق أو الموقع الإلكتروني (والقول بجواز الوعد الملزم من طرف واحد "العميل في هذه الحالة" إذا دخل بسببه الموعود في كلفة؛ أخذ به مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)[52]، ويجوز للبنك الرقمي أن يطلب هامش جدية يحجزه من حساب العميل، ويقتصر الاقتطاع منه للتعويض عن الأضرار الفعلية التي قد تنتج في حال نكول العميل عن وعده عند بيعها لغير الآمر بالشراء[53].

ثالثًا: يشتري البنك الرقمي السلعة من البائع ويقبضها قبضًا حقيقيًّا أو حكميًّا، ثم يقوم البنك الرقمي بإبرام عقد البيع مع العميل عبر إرسال إشعار له ببيان سعر السلعة ومقدار ربح البنك فيها، وعدد الأقساط وقيمة كل قسط[54].

الفرع الثاني: الإجارة المنتهية بالتمليك:

تعد الإجارة المنتهية بالتمليك من صور التمويل الشائعة في القطاع المصرفي، ويمكن للبنك الإسلامي الرقمي تقديم هذه الخدمة بشكل رقمي وفقًا للضوابط التالية:

أولًا: يقوم العميل بإرسال طلب عبر الموقع الإلكتروني أو تطبيقات الهواتف الذكية برغبته في استئجار سلعة يملكها البنك الرقمي –كسيارة مثلًا– بعقد إجارة ينتهي بالتمليك، ويصح أن يقدم العميل طلبًا لشراء البنك الرقمي للسلعة ومن ثم إجارتها له، ويجوز أن يطلب البنك الرقمي هامش ضمان يستقطع منه الضرر الفعلي في حال نكول العميل عن وعده باستئجار السلعة التي ستتملكها المؤسسة[55].

ثانيًا: يقوم البنك الرقمي بإرسال عقد لإيجار السلعة للعميل، يوضح فيه تفاصيل عقد الإيجار من حيث المدة، وقيمة الأجرة، وتطبق أثناء مدة العقد أحكام عقود الإجارة في الفقه الإسلامي، مع تحديد طريقة تمليك العين للمستأجر، وذلك إما عن طريق وعد بالتملك عند انتهاء مدة الإجارة بإبرام عقد تمليك مستقل بعد انتهاء مدة الإجارة بثمن رمزي أو بسعر السوق، أو عن طريق وعد بالهبة بعد سداد كامل الأجرة في عقد مستقل[56].

المطلب الثاني: آفاق التطوير في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي:

يعد القطاع البنكي عمومًا واحدًا من أكثر القطاعات تقدمًا من الناحية التقنية، فقد أصبح استخدام التكنولوجيا أمرًا أساسيًّا لتسريع العمليات البنكية الاعتيادية كخدمات السحب والإيداع والحوالة والصرف وغيرها[57].

ويعد الذكاء الاصطناعي هو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الرقمية، وقد عرف الذكاء الاصطناعي بتعريفات عديدة منها أنه: "علم من علوم الحاسب الآلي يهدف إلى إبداع ملامح وقدرات جديدة للأنظمة الحاسوبية تحاكي القدرات الذهنية للعقل البشري؛ من تعلم وتخطيط واستنتاج واتخاذ قرارات ونحو ذلك، باستخدام خوارزميات مناسبة ليقدم للناس خدمات لم تكن موجودة من قبل"[58].

وينقسم الذكاء الاصطناعي إجمالًا إلى قسمين رئيسيين:

أولًا: الذكاء الاصطناعي المحدود أو الضعيف: وهو الذي يصمم خصيصًا للتركيز على مهمة معينة يتقنها، ويكون ذكاؤها محدودًا لمحاكاة السلوك الذكي في منطقة محددة، حيث يقوم بتحويل البيانات الضخمة إلى معلومات قابلة للاستخدام من خلال اكتشاف الأنماط والتنبؤات، وهو النوع الأكثر شيوعًا من أنواع الذكاء الاصطناعي[59]، ومن أمثلتها أجهزة السحب الآلي (ATM)، حيث صممت لأداء مهمة السحب أو الإيداع وفقًا لخطوات تمت برمجته عليها مسبقًا.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي القوي: وهو مصطلح يستخدم لوصف عملية تطوير الذكاء الاصطناعي إلى الدرجة التي تكون قدرة الآلة الوظيفية مساوية للإنسان، ويتميز هذا النوع من الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التفكير، والتفاعل، وإصدار الأحكام[60]، ومن أمثلته السيارات ذاتية القيادة وروبوتات الدردشة الفورية[61].

ومع اعتماد البنوك الرقمية على الذكاء الاصطناعي في تقديم خدماتها، إلا أن الكثير منها لا تزال تعتمد أيضًا على التدخل البشري لموظفي البنك، وفي ظل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي يمكن الاستفادة من تطبيقاته العديدة في تقديم الخدمات البنكية لا سيما التمويلية منها، بحيث يتم إبرام العقد بالكامل من قبل العميل والذكاء الاصطناعي، وقد يثور تساؤل حول حكم إبرام العقود عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل كامل بديلًا عن العنصر البشري، لا سيما وأن أهلية التعاقد في الفقه الإسلامي تثبت للشخصية الطبيعية إذا اجتمع البلوغ والرشد[62]؟

ويظهر أن الأصل جواز إبرام العقود بشكل كامل عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي لما يلي:

أولًا: أن ما قرره الفقهاء يتعلق بالشخصية الطبيعية التي قد تطرأ عليها عوارض الأهلية التي تنتج عن عيوب الإرادة من صغر وسفه ونحوه، أما الذكاء الاصطناعي فكثير منها تقنيات متقدمة، وبعضها مطبق فعلًا في القطاع البنكي، ولا يطرأ عليها الخطأ إلا نادرًا.

ثانيًا: أن الفقهاء المعاصرين أجازوا التعاقد للشخصية الاعتبارية استجابة لمتطلبات الواقع الحديث ولوجود الشواهد الفقهية المؤيدة للشخصية الاعتبارية في الفقه الإسلامي المتمثلة في بيت المال والوقف وغيرها[63]، وكذلك لا مانع من التعاقد عبر الذكاء الاصطناعي؛ ومن الشواهد على جوازه أن جمهور الفقهاء من الحنفية[64]، والمالكية[65]، والحنابلة[66] أجازوا عقد المميز إن أذن له الولي، والذكاء الاصطناعي على ما يتمتع به من خبرات وتقنيات مأذون للعملاء التعاقد عن طريقه، فإذا جاز للصبي المميز العقد بإذن الولي، فجواز التعاقد عن طريق الذكاء الاصطناعي من باب أولى فيما يظهر.

ويشترط لجواز إبرام العقود بشكل كامل عبر الذكاء الاصطناعي التقيد بالضوابط الشرعية للمعاملات، فلا يصح مثلًا أن يبيع الذكاء الاصطناعي ما لا يملكه البنك، أو يبيع مجهولًا لا تضبط مواصفاته، ولنضرب مثالًا على إبرام عقد بيع بالتقسيط بين العميل والبنك الرقمي عن طريق الذكاء الاصطناعي عبر برنامج المحادثة "chat" التابع للبنك الرقمي:

1- يتقدم العميل بطلب شراء سلعة –سيارة مثلًا- يملكها البنك الرقمي وأعلن عنها عبر الموقع أو التطبيق.
2- يقدم العميل الأوراق المطلوبة كهويته وشهادة الراتب، ويقوم البرنامج بالتأكد من ملاءة العميل عبر معرفة مجموع الأقساط الشهرية التي يلتزم بها العميل للبنوك، وجدير بالذكر أن الذكاء الاصطناعي مستخدم بالفعل في القطاع البنكي في تقييم الجدارة الائتمانية في عمليات تمويل الأفراد، كما يقوم بتحليل بيانات العميل واستكمال الأوراق المطلوبة[67].
3- يقوم العميل باختيار المواصفات التي يرغبها من بين السيارات التي يعرضها البنك الرقمي، ومن ثم يرسل البنك الإيجاب لعقد البيع المتضمن مواصفات السيارة بشكل دقيق يرفع الجهالة –كالموديل واللون والمواصفات وسنة الصنع– مبينًا السعر الإجمالي وقيمة الأقساط الشهرية وعددها، وإذا قبل العميل يرسل إشعارًا بالقبول، ومن ثم يتم البيع واقعيًّا.

المطلب الثالث: آفاق التطوير في الجوانب الإدارية:

إن البنوك الإسلامية الرقمية مع كونها حديثة النشأة إلا أنها آخذة في التوسع في أعدادها وطبيعة معاملاتها، لا سيما مع التطور التكنولوجي المتسارع والإقبال الكبير على هذا النوع من البنوك، إلا أنها تضطر بحكم الواقع وبحكم طبيعة المعاملات التجارية إلى التعامل مع البنوك التجارية سواءً التقليدية منها أو الرقمية، وكذلك قد تنشأ هذه البنوك في ظل قوانين دول غير مسلمة ولا تتيح لها ممارسة الأعمال المصرفية وفقًا لتنظيم خاص بها، مما يدعو إلى التساؤل حول علاقة هذه البنوك الإسلامية الرقمية مع البنوك التجارية والقوانين الأجنبية.

ويظهر جواز تعامل البنوك الإسلامية –والرقمية منها- مع البنوك التجارية[68]، وفقًا للضوابط التالية:

أولًا: اجتناب المحاذير الشرعية عند التعامل مع البنوك التجارية، وعلى رأس هذه المحاذير الديون الربوية، ويمكن الدخول معهم في علاقات مشاركة وفقًا للضوابط الشرعية للمشاركة واقتسام الأرباح، وكثير من البنوك الإسلامية قد نجح في هذا الاتجاه لاجتناب الربا في معاملاته مع البنوك التجارية[69].

ثانيًا: يمكن للبنوك الإسلامية الرقمية الاستفادة من تجارب البنوك التجارية الرقمية في الخدمات التقنية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لدى هذه البنوك، مما ينعكس إيجابًا على خدمات البنك الإسلامي الرقمي.

وأما في حالة نشأة البنك الإسلامي الرقمي في دول غير مسلمة ولا تنظم عمل البنوك الإسلامية بقوانين خاصة تراعي طبيعتها، فالأصل أن البنك الإسلامي يجب عليه التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية ولو في ظل القوانين الأجنبية، ويبحث البنك عن الصيغ المشروعة في معاملاته بما لا يتعارض مع هذه القوانين، **فإن كانت القوانين الأجنبية تلزمه بأمر غير مشروع في معاملة أصلها مشروع**، كما سبق عند الحديث عن ضمان بنك "نومو" للودائع الاستثمارية في حال الخسارة بحكم القوانين الإنجليزية، **فالذي يظهر جواز هذا التعامل بشرطين أساسيين:**

الأول: أن يحتاج البنك الإسلامي الرقمي إلى مثل هذه المعاملات، فإن أمكن الاستغناء عنها إلى معاملات أخرى مشروعة في كل تفاصيلها دون التعارض مع القوانين الأجنبية فهو أولى بلا شك.

الثاني: أن يبين البنك تعارض هذه الجزئية في المعاملة مع الشريعة الإسلامية وتعليمات هيئة الرقابة الشرعية في البنك الرقمي، وأنهم يتعاملون بها بحكم القوانين الأجنبية المفروضة عليهم، كما فعل بنك "نومو" الرقمي ببيانه في موقعه الرسمي تعارض مسألة ضمان البنك للودائع الاستثمارية في حال الخسارة لتعليمات هيئة الرقابة الشرعية، وأنهم يتيحون للعميل الخيار في استردادها تماشيًا مع القانون الإنجليزي.

الخاتمة:

تبين أن البنوك الإسلامية الرقمية لها خصائص تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، إذ تجمع بين الرقمية والافتراضية والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا تزال الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه البنوك محدودة نسبياً نظراً لحداثة نشأتها، ويمكن تطويرها والتوسع فيها وفقاً لضوابطها الشرعية المستقاة من مؤسسات الاجتهاد الجماعي المعاصر.

أولًا: النتائج:

1- تتوافق الخدمات المصرفية في بنكي "تم" و"نومو" الرقميين إجمالًا مع الفقه الإسلامي، باستثناء مسألة كسب النقاط عند تحويل الإعانة الجامعية على الحساب الجاري في بنك "تم"، إذ المنع فيها أظهر، ومسألة ضمان بنك "نومو" للوديعة الاستثمارية مطلقًا عند تعرضها للخسارة.
2- تبرز الكثير من الآفاق التي تتعلق بالخدمات التي يمكن أن تقدمها البنوك الإسلامية الرقمية في المستقبل القريب، منها ما يتعلق بالصيغ والخدمات الرقمية، ومنها ما يتعلق بالتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، ومنها ما يتعلق في الجوانب الإدارية لعمل هذه البنوك.

ثانيًا: التوصيات:

1- التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية في البنوك الإسلامية الرقمية، لا سيما مع الإقبال المتزايد عليها، ومحدوديتها في الوقت الحالي، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي للاستفادة من التطور التقني المتسارع في القطاع البنكي الرقمي.
2- وقف العمل بتحويل النقاط مقابل تحويل الإعانة الجامعية في بنك "تم" الرقمي إلى حين إنشاء حسابات أخرى غير جارية تعمم فيها المكافأة على جميع الحسابات، تطبيقًا لقرار مجمع الفقه الإسلامي والمعايير الشرعية.

3- في حال نشأة البنك الإسلامي الرقمي في ظل قانون أجنبي لا يراعي خصوصية البنوك الإسلامية، فنوصي باجتناب المسائل المخالفة للشريعة قدر الإمكان، وإذا احتيج إلى معاملة أصلها مشروع، ولكن قد تخالف جزئية فيها الفقه الإسلامي بسبب هذه القوانين، فيجب بيان هذه المخالفة للعميل، كي يمكن اجتناب هذه المخالفة بالتوافق مع العميل.

الهوامش:

[1] رفيق المصري: المصارف الإسلامية دراسة شرعية، سوريا، دار المكتبي، 2009م، ص8.
[2] مختار أحمد وآخرون: معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، مصر، عالم الكتب، 2008، ص930.
[3] مراد بوضاية: المصارف الإسلامية الرقمية رؤية مقاصدية، مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد 11، 2019م، ص115.
[4] عبد الله العبد المنعم، زايد الدويري: البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية، مجلة بيت المشورة، العدد 19، 2023م، ص172.
[5] عبد الستار أبو غدة: "العقود الذكية والبنوك الرقمية والبلوكشين"، ندوة البركة التاسعة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، 2019م، ص227.
[6] مها شحاده: التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية، دراسة في المصالح والمفاسد، مجلة بيت المشورة، العدد 17، 2022م، ص38.
[7] أسامة وديع، مديحة متولي: البنوك الرقمية المنتجات ومتطلبات التحول وانعكاساتها على المركز التنافسي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد (7)، العدد 2، 2020م، ص222.
وانظر: Anni Dasho and others: Digital Banking the Wave of the Future. International Conference Proceedings, 2016, Posted on the Internet, 2.
[8] عبد الستار أبو غدة: "العقود الذكية والبنوك الرقمية والبلوكشين، ندوة البركة التاسعة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي"، 2019م، ص 227.
[9] بنك بوبيان الكويتي، (دون تاريخ)، أول بنك إسلامي رقمي تابع لمجموعة بنك بوبيان، https://boubyan.bankboubyan.com/ar/explore-boubyan-page/lakhbr/news/nomo-bank-the-worlds-first-islamic-digital-bank.
[10] المرجع السابق.
[11] بنك تم الرقمي، (دون تاريخ)، https://www.tam.bank/index_ar.html.
[12] مراد بوضاية: المصارف الإسلامية الرقمية رؤية مقاصدية، **مجلة بيت المشورة**، العدد 11، 2019م، ص115.
[13] عبد الله العبد المنعم، زايد الدويري: البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية، مجلة بيت المشورة، العدد 19، 2023م، ص177.
[14] Schwertner, k,: Digital transformation of business, Trakia Journal of Sciences, 15,1, 2017,388-393.
[15] عماروش إمان، شوشان خديجة: البنوك الإسلامية الرقمية بين الأهمية ومتطلبات الإنشاء، دراسة حالة بنك نومو، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 1، 2022م، ص395.
[16] مراد بوضاية: المصارف الإسلامية الرقمية رؤية مقاصدية، مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد 11، 2019م، ص115-117.
[17] Seher, suluk: The Stages of Digital Banking and Digital Banking in The Light of Current Developments, Cumhuriyet 10 th International Congress on Social sciences, oct 2023, Ankara, 356.
[18] محمود إرشيد: المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الأردن، دار النفائس، 2015، ص15.
[19] بنك تم الرقمي، (دون تاريخ)، https://www.tam.bank/index_ar.html.
[20] بنك تم الرقمي، الأسئلة الشائعة، (دون تاريخ)، https://tam.bank/index_ar.html.
[21] أبو بكر بن مسعود الكاساني: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج7، مصر: المطبعة الجمالية، 1327هـ، ص172.- محمد الشربيني: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج3، بيروت، دار الكتب العلمية، 1994م، ص132.- عبد الله بن قدامة: المغني، ج13، الرياض، دار عالم الكتب، 1997م، ص176.
[22] رمضان جمال كامل: القانون المدني الكويتي في ضوء الفقه ومحكمة التمييز الكويتية، ج1، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2023م، 435.
[23] علي أبو العز: التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، الأردن، دار النفائس، 2008، 157.
[24] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، الرياض، دار الميمان، 2022م، ص744- 753.
[25] علي أبو العز: التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، ص327.
[26] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص746.
[27] مجمع الفقه الإسلامي: قرارات مجمع الفقه الإسلامي، بدون دار نشر، 2020م، ص172. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص746.
[28] يوسف الشبيلي: التكييف الفقهي للحساب الجاري والآثار المترتبة عليه، الرياض، دار الميمان، 2019م، ص59.
[29] المرجع السابق.

[30] مجمع الفقه الإسلامي: قرارات مجمع الفقه الإسلامي، ص172.
[31] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص407.
[32] محمد الزحيلي: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج2، سوريا، دار الفكر، 2006م، ص769.
[33] محمد الزحيلي: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص654.
[34] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص407.
[35] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص779.
[36] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص407.
[37] المرجع السابق.
[38] بنك نومو، (دون تاريخ)، الحسابات متعددة العملات، https://www.nomobank.com/ar/current-accounts.
[39] بنك نومو، (دون تاريخ)، شروط وأحكام الودائع الثابتة، https://www.nomobank.com/fixed-term-deposits.
[40] مجمع الفقه الإسلامي: قرارات مجمع الفقه الإسلامي، ص172.
[41] بدر الزامل: الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية تأصيلها الشرعي وأساليب توزيع أرباحها، الرياض، دار ابن الجوزي، 1431هـ، ص50.
[42] الطاهر بن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، ج2، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004م، ص400.
[43] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص891.
[44] محمد السرخسي: المبسوط، ج11، مصر، مطبعة السعادة، ص167. أحمد بن إدريس القرافي: الذخيرة، ج8، 1994م، ج8، ص 15. محمد المطيعي: تكملة المجموع، ج14، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، د.ت، ص158. ابن قدامة: المغني، ج4، ص347.
[45] طلال الدوسري: عقد الوكالة بالاستثمار دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية الإسلامية، الرياض، دار كنوز إشبيليا، 2016م، ص346.
[46] بنك نومو، (دون تاريخ)، التمويل العقاري، (https://www.nomobank.com/ar/resi-property-finance).
[47] بنك نومو، دون تاريخ، Product Factsheet، https://assets.ctfassets.net/791d8s7l1itt/3HERH1BLAjAXRO8kcrRY8C/7840af474a76f18b144e4c505cbca3e8/Resi_Product_Factsheet_18.12.23.pdf.
[48] مجمع الفقه الإسلامي: قرارات مجمع الفقه الإسلامي، 604.
[49] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص606.
[50] محمد القري: بحوث في التمويل الإسلامي، الرياض، دار الميمان، 2020م، ص122. علي القره داغي: التورق المصرفي، لبنان، دار البشائر، 2011م، ص72.
[51] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص159.
[52] مجمع الفقه الإسلامي: قرارات مجمع الفقه الإسلامي، ص146.- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص162. محمد شبير: المعاملات المالية المعاصرة، عمان، دار النفائس، 2007م، ص310.
[53] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص162.
[54] مجمع الفقه الإسلامي: قرارات مجمع الفقه الإسلامي، ص146. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص162. محمود إرشيد: المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ص170.
[55] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص187.
[56] قرارات مجمع الفقه الإسلامي: ص250.- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، ص195، ويتضمن عقد الإيجار المنتهي بالتمليك العديد من المسائل التي هي محل خلاف بين الفقهاء، وقد أعرضت عن ذكرها خشية الإطالة ولأن المقصود إظهار المعاملة بشكل رقمي وفقًا لما ذهبت إليه مؤسسات الاجتهاد الجماعي.
[57] بو ذراع نادر، بو ذراع عبد العالي: تطبيقات الذكاء الصناعي وتأثيرها على تجربة العملاء والخدمات البنكية، رسالة ماجستير منشورة عبر شبكة الإنترنت، جامعة الشهيد الشيخ العربي، الجزائر، 2023، ص45.
[58] أروى الجلعود: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، السعودية، الجمعية العلمية القضائية السعودية، 1444هـ، ص43.
[59] أحمد بلال، عبد الله موسى: الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2019م، ص30.
[60] المرجع السابق.
[61] شادي عبد الوهاب وآخرون: فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 27، 2018.
[62] محمد شبير: المدخل إلى المعاملات المالية، عمان، دار النفائس، 2010م، ص224.
[63] محمد شبير: المدخل إلى المعاملات المالية، ص230.
[64] أحمد القدوري: التجريد، ج5، القاهرة، دار السلام، 2006م، ص2612.
[65] مالك بن أنس: المدونة، ج1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1994م، ص490.

[66] ابن قدامة: المغني، ج6، ص347.
[67] معهد الدراسات المصرفية، (2021م)، الذكاء الصناعي. الكويت. الرابط الإلكتروني: https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/March-2021-Artificial-Intelligence.pdf
[68] محمد شبير: المعاملات المالية المعاصرة، ص371.
[69] محمود إرشيد: المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ص361.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

- ابن عاشور، الطاهر. (2004)، مقاصد الشريعة الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر.
- ابن فارس، أحمد. (1979م)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر.
- ابن قدامة، عبد الله. (1994)، الكافي في فقه الإمام أحمد، (ط1)، دار الكتب العلمية.
- ابن قدامة، عبد الله. (1997)، المغني، (ط3)، دار عالم الكتب.
- أبو العز، علي. (2008)، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، (ط1)، دار النفائس.
- أبو غدة، عبد الستار. (2019م)، العقود الذكية والبنوك الرقمية والبلوكشين، ندوة البركة التاسعة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي.
- إرشيد، محمود (2015)، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، (ط1)، دار النفائس.
- إمان، عماروش. شوشان، خديجة. (2022م)، البنوك الإسلامية الرقمية بين الأهمية ومتطلبات الإنشاء، مجلة الإبداع، 123(1)، 391-409.
- الأيوفي، (2022م)، المعايير الشرعية، دار الميمان.
- بلال، أحمد. موسى، عبد الله. الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، (ط1)، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- بنك بوبيان الكويتي، (دون تاريخ)، أول بنك إسلامي رقمي تابع لمجموعة بنك بوبيان، https://boubyan.bankboubyan.com/ar/explore-boubyan-page/lakhbr/news/nomo-bank-the-worlds-first-islamic-digital-bank.
- بنك تم الرقمي، (دون تاريخ)، https://www.tam.bank/index_ar.html.
- بنك نومو، (دون تاريخ)، التمويل العقاري، https://www.nomobank.com/ar/resi-property-finance.
- بنك نومو، (دون تاريخ)، الحسابات متعددة العملات، https://www.nomobank.com/ar/current-accounts.
- بنك نومو، دون تاريخ، Product Factsheet، https://assets.ctfassets.net/791d8s7l1itt/3HERH1BLAjAXRO8kcrRY8C/7840af474a76f18b144e4c505cbca3e8/Resi_Product_Factsheet_18.12.23.pdf.
- بوضاية، مراد. (2019م)، المصارف الإسلامية الرقمية رؤية مقاصدية، مجلة بيت المشورة، (11)، 117-115.
- الجلعود، أروى.)1444هـ)، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، السعودية، الجمعية العلمية القضائية السعودية.
- الدوسري، طلال. (2016)، عقد الوكالة بالاستثمار، دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية الإسلامية، (ط1)، دار كنوز إشبيليا.
- الزامل، بدر. (1431هـ)، الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية تأصيلها الشرعي وأساليب توزيع أرباحها، (ط 1)، دار ابن الجوزي.
- الزحيلي، محمد. (2006)، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، (ط1)، دار الفكر.
- السرخسي، محمد. (د.ت)، المبسوط، دار السعادة.
- شبير، محمد (2010)، المدخل إلى المعاملات المالية، (ط1)، دار النفائس.
- شبير، محمد. (2007)، المعاملات المالية المعاصرة، (ط6)، دار النفائس.
- الشبيلي، يوسف. (2019)، التكييف الشرعي للحساب الجاري والآثار المترتبة عليه، (ط1)، دار الميمان.
- شحاده، مها. (2022م)، التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية، دراسة في المصالح والمفاسد، مجلة بيت المشورة، (17)، 27-69.
- الشربيني، محمد. (1994)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (ط1)، دار الكتب العلمية.
- العبد المنعم، عبد الله. الدويري، زايد. (2023م)، البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية، مجلة بيت المشورة، (19)، 163-207.
- عبد الوهاب، شادي وآخرون. (2018)، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 27.
- القدوري، أحمد. (2006)، التجريد، (ط2)، دار السلام.
- القرافي، أحمد. (1994)، الذخيرة، (ط1)، دار الغرب الإسلامي.
- القره داغي، علي. (2011)، التورق المصرفي، (ط1)، دار البشائر.

- القري، محمد. (2020)، بحوث في التمويل الإسلامي، (ط1)، دار الميمان.
- الكاساني، علاء الدين. (1986)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (ط1)، دار الكتب العلمية.
- كامل، رمضان. (2023)، القانون المدني الكويتي في ضوء الفقه ومحكمة التمييز الكويتية، (ط1)، المركز القومي للإصدارات القانونية.
- مجمع الفقه الإسلامي، (2020م)، قرارات مجمع الفقه الإسلامي، (ط4)، بدون دار نشر.
- مختار، أحمد. (2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة، (ط1)، عالم الكتب.
- المدني، مالك بن أنس. (1994م)، المدونة، (ط1)، دار الكتب العلمية.
- المصري، رفيق. (2009)، المصارف الإسلامية دراسة شرعية، (ط2)، دار المكتبي.
- المطيعي، محمد. (د.ت)، تكملة المجموع، المكتبة السلفية.
- معهد الدراسات المصرفية (2021م). الذكاء الصناعي. الكويت. الرابط الإلكتروني: https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/March-2021-Artificial-Intelligence.pdf.
- وديع، أسامة. متولي، مديحة. (2020م)، البنوك الرقمية: المنتجات ومتطلبات التحول وانعكاساتها على المركز التنافسي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية،7(2)، 27-69.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Anni Dasho and others, Digital Banking the Wave of the Future. International Conference Proceedings, 2016, Posted on the Internet.
- Schwertner, k, Digital transformation of business. Trakia Journal of Sciences, 15(1): 388-393,2017.
- Seher, suluk, The Stages of Digital Banking and Digital Banking in The Light of Current Developments. Cumhuriyet 10 th International Congress on Social sciences, oct 2023, Ankara, 356.

ثالثا: List of Sources and References

- ‘Abd al-Wahhāb, Shādī wa-ākharūn. (2018), furaṣ wa-tahdīdāt al-dhakā’ alāṣṭnā‘y fī al-sanawāt al-‘ashr al-qādimah, Markaz al-mustaqbal lil-Abḥāth wa-al-Dirāsāt al-mutaqaddimah, al-‘adad 27.
- Abū al-‘Izz, ‘Alī. (2008), al-Tijārah al-iliktrūnīyah wa-aḥkāmuhā fī al-fiqh al-Islāmī, (Ṭ1), Dār al-Nafā’is.
- Abū Ghuddah, ‘Abd al-Sattār. (2019m), al-‘uqūd al-dhakīyah wa-al-bunūk al-raqmīyah wālblwkshyn, Nadwat al-Barakah al-tāsi‘ah wa-al-thalāthūn lil-lqtiṣād al-Islāmī.
- Al-‘Abd al-Mun‘im, ‘Abd Allāh. al-Duwayrī, Zāyid. (2023m), al-bunūk al-Islāmīyah al-raqmīyah min wijhat naẓar shar‘īyah, Majallat Bayt almshwrh, (19), 163-207.
- Al-Dawsarī, Ṭalāl. (2016), ‘aqd al-Wakālah bālāstthmār, dirāsah taṭbīqīyah ‘alá al-mu’assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah, (Ṭ1), Dār Kunūz Ishbīliyā.
- Al-Jal‘ūd, Arwá. (1444h), Aḥkām taṭbīqāt al-dhakā’ alāṣṭnā‘y fī al-qaḍā’, al-Sa‘ūdīyah, al-Jam‘īyah al-‘Ilmīyah al-qaḍā’īyah al-Sa‘ūdīyah.
- Al-Kāsānī, ‘Alā’ al-Dīn. (1986), Badā’i‘ al-ṣanā’i‘ fī tartīb al-sharā’i‘, (Ṭ1), Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Al-madanī, Mālik ibn Anas. (1994m), al-Mudawwanah, (Ṭ1), Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Al-Miṣrī, Rafīq. (2009), al-maṣārif al-Islāmīyah dirāsah shar‘īyah, (ṭ2), Dār al-Maktabī.

- Al-Muṭīʿī, Muḥammad. (D. t), Takmilat al-Majmūʿ, al-Maktabah al-Salafīyah.
- Al-Qarāfī, Aḥmad. (1994), al-Dhakhīrah, (Ṭ1), Dār al-Gharb al-Islāmī.
- Al-Qarah Dāghī, ʻAlī. (2011), al-tawarruq al-maṣrifī, (Ṭ1), Dār al-Bashā'ir.
- Al-Qudūrī, Aḥmad. (2006), al-Tajrīd, (ṭ2), Dār al-Salām.
- Al-Qurá, Muḥammad. (2020), Buḥūth fī al-tamwīl al-Islāmī, (Ṭ1), Dār al-Maymān.
- Al-Sarakhsī, Muḥammad. (D. t), al-Mabsūṭ, Dār al-Saʿādah.
- Al-Shirbīnī, Muḥammad. (1994), Mughnī al-muḥtāj ilá maʿrifat maʿānī alfāẓ al-Minhāj, (Ṭ1), Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.
- Al-Shubaylī, Yūsuf. (2019), al-Takyīf al-sharʿī lil-ḥisāb al-jārī wa-al-āthār al-mutarattibah ʻalayhi, (Ṭ1), Dār al-Maymān.
- al'ywfy, (2022m), al-maʿāyīr al-sharʿīyah, Dār al-Maymān.
- Al-Zuḥaylī, Muḥammad. (2006), al-qawāʿid al-fiqhīyah wa-taṭbīqātuhā fī al-madhāhib al-arbaʿah, (Ṭ1), Dār al-Fikr.
- Bank bwbyān al-Kuwaytī, (Dawwin Tārīkh), awwal Bank Islāmī raqmī tābiʿ li-majmūʿah Bank bwbyān, https : / / boubyan. bankboubyan. com / ar / explore-boubyan-page / lakhbr / news / nomo-bank-the-worlds-first-islamic-digital-bank.
- Bank nwmw, (Dawwin Tārīkh), al-Ḥisābāt mutaʿaddidah al-ʻumlāt, https : / / www. nomobank. com / ar / current-accounts.
- Bank nwmw, Dawwin Tārīkh, Product Factsheet, https : / / assets. ctfassets. net / 791d8s7l1itt / 3HERH1BLAjAXRO8kcrRY8C / 7840af474a76f18b144e4c505cbca3e8 / Resi _ Product _ Factsheet _ 18. 12. 23. pdf.
- Bank tamma al-raqmī, (Dawwin Tārīkh), https : / / www. tam. bank / index _ ar. Html.
- Bilāl, Aḥmad. Mūsá, ʻAbd Allāh. al-dhakā' alāṣṭnāʿy Thawrat fī Tiqniyāt al-ʻaṣr, (Ṭ1), al-Majmūʿah al-ʻArabīyah lil-Tadrīb wa-al-Nashr.
- Bwḍāyh, Murād. (2019m), al-maṣārif al-Islāmīyah al-raqmīyah ru'yah maqāṣidīyah, Majallat Bayt almshwrh, (11), 117-115.
- Ibn ʻĀshūr, al-Ṭāhir. (2004), Maqāṣid al-sharīʿah al-Islāmīyah, Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmīyah fī Qaṭar.
- Ibn Fāris, Aḥmad. (1979m), Muʿjam Maqāyīs al-lughah, Dār al-Fikr.
- Ibn Qudāmah, ʻAbd Allāh. (1994), al-Kāfī fī fiqh al-Imām Aḥmad, (Ṭ1), Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.
- Ibn Qudāmah, ʻAbd Allāh. (1997), al-Mughnī, (ṭ3), Dār ʻĀlam al-Kutub.
- Imān, ʻmārwsh. Shūshān, Khadījah. (2022m), al-bunūk al-Islāmīyah al-raqmīyah bayna al-ahammīyah wa-mutaṭallabāt al-inshā', Majallat al-ibdāʿ, 123 (1), 391-409.
- Irshīd, Maḥmūd (2015), al-Madkhal al-shāmil ilá muʿāmalāt wa-ʻamalīyāt al-maṣārif al-Islāmīyah, (Ṭ1), Dār al-Nafā'is.

- Kāmil, Ramaḍān. (2023), al-qānūn al-madanī al-Kuwaytī fī ḍaw’ al-fiqh wa-Maḥkamat al-Tamyīz al-Kuwaytīyah, (Ṭ1), al-Markaz al-Qawmī lil-Iṣdārāt al-qānūnīyah.
- Ma‘had al-Dirāsāt al-maṣrifīyah (2021m). al-dhakā’ al-ṣinā‘ī. al-Kuwayt. alrābṭ al-iliktrūnī : https : / / kibs. edu. kw / wp-content / uploads / 2021/10 / March-2021-Artificial-Intelligence. pdf.
- Majma‘ al-fiqh al-Islāmī, (2020m), qarārāt Majma‘ al-fiqh al-Islāmī, (ṭ4), bi-dūn Dār Nashr.
- Mukhtār, Aḥmad. (2008), Mu‘jam al-lughah al-‘Arabīyah al-mu‘āṣirah, (Ṭ1), ‘Ālam al-Kutub.
- Shiḥādah, Mahā. (2022m), al-taḥawwul al-raqmī wa-al-Tiknūlūjiyā al-mālīyah fī al-maṣārif al-Islāmīyah, dirāsah fī al-maṣāliḥ wa-al-mafāsid, Majallat Bayt almshwrh, (17), 27-69.
- Shubayr, Muḥammad (2010), al-Madkhal ilá al-mu‘āmalāt al-mālīyah, (Ṭ1), Dār al-Nafā’is.
- Shubayr, Muḥammad. (2007), al-mu‘āmalāt al-mālīyah al-mu‘āṣirah, (ṭ6), Dār al-Nafā’is.
- Wadī‘, Usāmah. Mutawallī, Madīḥah. (2020m), al-bunūk al-raqmīyah : al-muntajāt wa-mutaṭallabāt al-taḥawwul wa-in‘ikāsātuhā ‘alá al-Markaz altnāfsy, al-Majallah al-‘Ilmīyah lil-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-mālīyah wa-al-idārīyah, 7 (2), 27-69.